فوق الطاولة

د. سعد بساطة

هل يختزل عمل المدير كمراقب للدوام؟

يربط كثيرون بين عدد ساعات العمل وإنتاج العامل، وهذا ربط خاطئ ولاسيما بحالة الشخص الذي يقوم بجهد فكري. وهذا قد ساهم بتحويل مدير المؤسسة إلى مجرد مراقب دوام!

تدرس العديد من بلدان العالم (من ضمنها الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وغيرها) دراسات جدوى بغية تقليص أيام العمل الأسبوعية من ٥ إلى ٤ أيام من دون المساس بالرواتب. وهنالك دراسات أخرى تميل للعمل ٣ أيام مع ٨٠ بالمئة من الراتب وإتاحة عمل لنسبة من العاطلين المنتظرين فرصة عمل.

كمثال: في بريطانية وحدها ما يقارب ١٠٠ مؤسسة، تحوي زهاء ٥٠٠٠ موظف تجرب نمط العمل ٤ أيام في الأسبوع (أي بمعدل ٨٠ بالمئة من أيام العمل لغيرها)؛ وتشترك مؤسسات علمية وجامعات بباحثيها في تحليل نتائج هذه التجربة. وبحسب النتائج الأولية التي حصلنا عليها، فقد كانت المؤسسات مرتاحة للنتائج التي حصلتها، لكون إنتاجية الموظفين إما إنها لم تتغير أو: قد تحسنت مقارنة بما كانت عليه عندما كانت أيام العمل ٥ أيام.

أما في دول أخرى (آيسلندا ونيوزيلندا مثلاً) فقد أدى نجاح التجربة لتغيير بعقود العمل، بحيث أصبحت أغلبية العاملين يختارون عقوداً مرنة، تنص على تقليص ساعات العمل.

النتيجة: ظاهرة آخذة بالتوسع على ما يبدو، والسبب يعود إلى أن فكرة تقليص أيام العمل الأسبوعية إلى ٤ أيام ليست بلا أساس، فالذين يعتقدون أن العمل ٥ أيام في الأسبوع هو من المخلفات البغيضة لعصر اقتصادي قديم، يأخذون بعين الاعتبار التغيرات التي طرأت على الاقتصاد في الفترة الأخيرة بعد ظهور الاقتصاد الرقمي. وهي تغيرات كبيرة وموضوعية طرأت بشكل ملحوظ على بيئة العمل في مصانع النسيج والملابس، أو في المناجم، رغم التطور الذي طرأ على الآلات المستخدمة، وفي شركات الاقتصاد التعاوني كما هو في «أوبر» أو الشركات العاملة في مجال تأجير الشقق السكنية.

أتذكر مدى الدهشة الممزوجة بالاستنكار التي لاقاها تطبيق (٥ أيام عمل أسبوعياً ببلدنا قبل زهاء العشرين سنة)!

على أي حال، فجدوى أي تطبيق – ولاسيما تحت ظل العولمة – لا يمكن التوثق من صحة نتائجه، إذا ما اقتصرت على عدد محدود من البلدان، ففي نهاية المطاف التطبيق الذي يمكنه أن يعطي نتائج إيجابية في بريطانية مثلاً (التي قد يكون لها ممارسات خاصة بها) قد لا يؤدي إلى النتائج ذاتها في بنغلاديش أو الصين وماليزيا ومصر– ذات الكثافة السكانية العالية– فهذه البلدان لديها ميزة نسبية قد تتفوّق بها على غيرها، بسبب الاستخدام المكثف والمفرط لقوة العمل الرخيصة.

هنا أجد لزاماً أن أعرّج على تعريف الإنتاجية: هي إنتاج العامل مقسوماً على ساعات العمل ضمن مستوى جودة محدد.

ولاشك أن إنتاجية عاملنا منخفضة للغاية – تبعاً لدراسات دولية رصينة – قامت بها منظمات موثوقة مثل اليونيدو؛ ولاسيما إذا تمت المقارنة مع العامل الياباني المتفانى إلى درجة الموت من الإجهاد (ويدعى هذا «كاروتشي»: أو الموت من كثرة العمل)!

طرفة لتليين الجو: تبارى ثلاثة تلاميذ صغار برواية مآثر أبائهم؛ فقال الأول: والدي يكسب مبالغ هائلة أسبوعياً؛ قال الثاني: والدي قوي جداً.. يزحزح خزانة بيد واحدة؛ أما الثالث فقال بهدوء: والدي أسرع رجل في العالم! استفسر رفيقيه عن السبب؛ قال: «هو ينصرف من عمله بالخامسة مساء .. ويصل للبيت في الرابعة!».

في الختام: عدد ساعات العمل ليس هو الأساس؛ بل الإخلاص فيه؛ نتذكر هذا القول: «الرعد الذي لا مطر معه؛ لا ينبت العشب؛ والعمل الخالي من الإخلاص؛ لا يثمر عن شيء».

إنتاجها يغطي ٢٩ بالمئة من حاجة السوق

مدير عام الدواجن لـ«الوطن»: بدأنا باستثمار منحة الحكومة لتطوير التدخل الإيجابي والإسهام بتوفير الفروج والبيض بأسعار مناسبة

| هناء غانم

أكد مدير عام المؤسسة العامة للدواجن د. سامي أبو الدان في تصريح لـ«الوطن» أن المؤسسة بدأت باستثمار السلفة المالية الممنوحة لها من الحكومة بقيمة ٨ مليارات ليرة سورية بهدف تأمين مستلزمات زيادة الطاقة الإنتاجية وتطوير واقع العمل والتدخل الإيجابي في الأسواق من خلال الإسهام بتوفير الفروج والبيض بأسعار مناسبة قدر الإمكان والأهم تعزيز قدرات المؤسسة على تجاوز الصعوبات، وتأمين المواد العلفية، وضمان استمرار الدورات الإنتاجية، وزيادة الإنتاج من مادتي البيض والفروج.

وعن منعكسات السلفة الممنوحة أضاف أبو الدان إنه تم البدء باستثمار السلفة الممنوحة وفق الخطة الموضوعة حيث تم تأمين قطيع أمات بياض لمنشأة دواجن حمص بعدد ١٤ ألفاً وسيتم تأمين نحو ١,٧ مليون صوص خلال عام ٢٠٢٣–٢٠٢٤. إضافة إلى تأمين قطيع أمات فروج بعدد ١٠ آلاف صوص لمنشأة دواجن صيدنايا وسيؤمّن ٨٠٠ ألف صوص خلال عام ٢٠٢٣. إضافة إلى ذلك تمديد عمر بعض قطعان البياض نحو ١٥٠ ألف فرخة نظراً لتوفير العلف اللازم لها ما زاد في كمية البيض المنتج بنحو ٦ ملايين بيضة مائدة إضافية. والأهم أنه تم البدء بتربية قطعان الفروج في منشآت (حمص– اللاذقية– حلب). إضافة لذلك تم توفير السيولة النقدية لدى المنشآت ما ينعكس إيجاباً على عملها.

وأوضح أبو الدان أن إنتاج المؤسسة قد بلغ خلال هذا العام نحو ١٢٥ مليون بيضة مائدة و٣٠٠ طن فروج لحم و١٠٤ ملايين صوص تربية بنسبة تنفيذ تجاوزت مئة بالمئة عن الخطة الإنتاجية المخططة وبقيمة تسويقية تصل إلى ٧٠ مليار ليرة، موضحاً أن هذه الكميات تغطي بين ٢٧ إلى ٢٩ بالمئة من حاجة القطر للعام ٢٠٢٢.

ولفت إلى أن عدد الطيور المرباة في كل المنشآت تجاوز مليون طير من الدجاج البياض والأمات والفروج، موضحاً أنه خلال هذا العام تمت إعادة تأهيل مذبح منشأة حمص بقيمة ٥٠٠ مليون ليرة و١٠حظائر في طرطوس والسويداء وحماة بقيمة تجاوزت ٣٥٠ مليون ل. س. وافتتاح صالة بيع جديدة للمواطنين في اللاذقية. وتأمين قطعان أمات بنسبة تنفيذ تجاوزت مئة بالمئة عن الخطة الإنتاجية المخططة وبقيمة ١ بقيمة تجاوزت ٨٠٠ مليون.

أما ما يتعلق بالمشاريع المطروحة للاستثمار وخاصة مسلخ الزبلطاني فقد تم الانتهاء من الدراسة ومخاطبة مديرية الاقتصاد لإيجاد صيغة تعاقدية (تشاركية– استثمار...) تضمن إيجاد تمويل للمشروع وعدم تحميل المؤسسة أعباء مالية.

وعلى المستوى الإنتاجي أشار أبو الدان في عام ٢٠٢٢ كان يتوقع إنتاج ١٢٥ مليون بيضة مائدة والمخطط ١١٥ مليون، وإنتاج ٣٠٠ طن فروج لحم والمخطط ٣٠٠ طن. وإنتاج ١,٤ مليون صوص تربية والمخطط ١,٥ صوص تربية بنسب تنفيذ تجاوزت ١٠ بالمئة وبقيمة تسويقية تتجاوز ٧٠ مليار ل. س.

وكشف أبو الدان عن أن الخطة الإنتاجية للعام القادم تبلغ نحو ١٣٥ مليون بيضة مائدة و٧٠٠ طن فروج لحم و٢,٨٥ مليون صوص تربية.

١٦٧ منطقة صناعية وحرفية بأكثر من ١٠٧ مليارات ليرة سورية

مديرة الشركات والمدن الصناعية لـ«الوطن»: الأولوية في التخصيص بالأراضي والمقاسم لمشاريع الطاقة المتجددة والزراعة

| علي محمود سليمان

قالت مديرة الشركات والمدن الصناعية في وزارة الإدارة المحلية المهندسة ميادة أحمد إن عدد المناطق الصناعية والحرفية الجاري تتبعها في جميع المحافظات السورية بلغ ١٦٧ منطقة صناعية وحرفية، بكلفة تقديرية تتجاوز ١٠٧ مليارات ليرة سورية حتى تاريخه، وإن عدد المقاسم الصناعية والحرفية في هذه المناطق قد وصل إلى ٧٤٩٣٩ مقسماً. وتؤمن أكثر من ٥٢ ألف فرصة عمل، حيث تم لتاريخه تخصيص ٤٠٩٣١ مقسماً منها ٣٧٢٢ مقسماً قيد البناء و١٢٣٤٧ مقسماً قيد الإنتاج.

وأشارت أحمد إلى أنه تم إحداث ١٨ منطقة صناعية وحرفية في المحافظات السورية منذ عام ٢٠١٦ وحتى العام الحالي وهي موزعة إلى خمس مقاسم في كل من حمص وريف دمشق، ومقسمين في كل من اللاذقية وطرطوس وحماة ومقسم واحد في كل من درعا والقنيطرة.

حيث يتم العمل على تقديم الدعم المالي والفني لمساعدات الوحدات الإدارية في تنفيذ المناطق الصناعية والحرفية وتذليل الصعوبات التي تعترضها، موضحة أن المساهمات المالية المقدمة قد بلغت نحو ٤٧.٣ مليار ليرة سورية حتى العام الحالي وهي موزعة على ١٣٤ منطقة صناعية وحرفية في مختلف المحافظات لدفع نفقات التأسيس وبدلات الاستملاك ولاستكمال تنفيذ أعمال البنى التحتية ولإعادة تأهيل المناطق الصناعية والحرفية المحررة والمتضررة.

وفيما يتعلق بالتسهيلات المقدمة لهذه المناطق فقد أشارت أحمد إلى أن أهم ما تم تقديمه هو برنامج إحلال بدائل المستوردات وهو ما يؤدي إلى زيادة القدرة للاعتماد على الذات في ظل الحصار المفروض من خلال عدد من الاعتبارات عند تخصيص المقاسم في المدن والمناطق الصناعية، إضافة إلى منح الأولوية بتخصيص المقاسم في المدن والمناطق الصناعية لمشاريع بدائل المستوردات، وتأجيل المطالبة بتسديد الدفعة الأولى لحين بدء المشروع بالعمل، كما تم تمديد استيفاء الأقساط لتصبح على مدى عشرين عاماً.

ولفتت أحمد إلى أنه تم إعطاء الأولوية بتخصيص الصناعات الزراعية بالمقاسم في المناطق الصناعية والحرفية وتأجيل سداد الدفعة الأولى لحين البدء بالإنتاج وزيادة سنوات التخصيص إلى عشرين سنة، بموجب موافقة وزارة الصناعة التي تحدد من خلالها أنواع هذه الصناعات.

وتم تأكيد تخصيص الأراضي لمشاريع الطاقات المتجددة في المدن والمناطق الصناعية بصيغة الإيجار وبأسعار تشجيعية بالدرجة الأولى، ولا مانع في حال رغبة المستثمر بالشراء من السير بإجراءات تملك الأرض على أن يتم تضمين عقد البيع شرطاً مفاده أن الغاية من التملك هي إشادة وإنشاء مشاريع توليد الكهرباء باستخدام الطاقات المتجددة، وعدم السماح بترخيص أي نشاط آخر خلاف ذلك للمستثمر أو للمتنازل له عن الملكية في حال بيع المقسم في المستقبل.

وبينت مديرة الشركات والمدن الصناعية أنه تم السماح لمشاريع توليد الكهرباء باستخدام الألواح الشمسية (الطاقة المتجددة) داخل المدن والمناطق الصناعية بالبدء بمشاريعها ومنحها كل التراخيص اللازمة من دون اشتراط الحصول على الترخيص من وزارة الكهرباء.

وكشفت أحمد أنه تم تقسيط رسم رخص البناء بواقع ٤٠ بالمئة عند صدور الرخصة و٣٠ بالمئة قبل انتهاء العام الأول من الرخصة و٣٠ بالمئة قبل انتهاء العام الثاني من الرخصة من دون الإعفاء من فرض الفوائد أو الجزاءات أو غرامات التأخير المنصوص عليها في القوانين والأنظمة النافذة.

وأضافت إن تم منح المنشآت القائمة والمستثمرة غير الحاصلة على الترخيص الإداري التي تقع خارج المخططات التنظيمية المصدقة لمدن مراكز المحافظات إذن مزاولة لنشاطها بشكل مؤقت لمدى عام.

كما تمت الموافقة على منح المنشآت الصناعية والمستودعات الحاصلة على الموافقة الأولوية للترخيص خارج المخططات التنظيمية المصدقة، الترخيص الإداري المؤقت اللازم وفق تعهدات والتزامات محددة، وتمت الموافقة على دراسة أوضاع المنشآت الصناعية والمستودعات القائمة فعلاً خارج المخططات التنظيمية وغير الحاصلة على الموافقة الأولية للترخيص بموجب أحكام البلاغ رقم ٤–١٥–ب لعام ٢٠١٧ ومنحها الموافقة الأولية والترخيص الإداري المؤقت في حال عدم تعارضها مع اشتراطات البلاغ رقم ٤–١٥–ب لعام ٢٠١٧ ووفق تعهدات والتزامات محددة.

٤٥٠ إلى ٥٥٠ ألف ليرة تكلفة تأخر رسائل البنزين على صاحب السيارة

حزوري لـ«الوطن»: كل مادة لها أكثر من سعر تفتح أبواب الفساد

| جلنار العلي

بيّن الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة حلب الدكتور حسن حزوري في تصريح لـ«الوطن» أن تأخر وصول رسائل البنزين الذي وصل إلى ٢٢ يوماً بدلاً من ١٠ أيام للسيارات الخاصة، وإلى ١٢ يوماً بدلاً من ٦ أيام للسيارات العامة، أدى إلى تكبّد أصحاب هذه السيارات مزيداً من التكاليف لقاء شراء المادة من السوق السوداء، حيث إن صاحب السيارة أصبح مضطراً لشراء نحو ٥٠ ليتراً بالسعر غير المضبوط لتعويض النقص، بسعر ١٤ ألف ليرة لليتر الواحد بدلاً من ٣٠٠٠ ليرة بالسعر المدعوم و٤٩٠٠ ليرة بالسعر غير المدعوم، أي إنه سيدفع مبلغاً إضافياً يتراوح بين ٩٠٠٠ –١١٠٠٠ ليرة عن كل ليتر، ليصبح المبلغ الإجمالي الذي سيدفعه بين ٤٥٠– ٥٥٠ ألف ليرة شهرياً نتيجة عدم حصوله على كامل المخصصات المقررة شهرياً.

وتابع: «هذه الأزمة الناتجة عن فقدان المشتقات النفطية، أدت إلى حدوث فوضى عامة في معظم المفاصل الأساسية، وقد انعكس ذلك على النشاط الاقتصادي والخدمي لمختلف الفعاليات في القطاعين العام والخاص، وحتى على عمل مؤسسات الدولة الحكومية، ناهيك عن حدوث ارتفاع جديد في المستوى العام للأسعار لمختلف البضائع والسلع»، معتقداً أن سبب التأخير في إيصال المخصصات هو عجز الحكومة عن تأمين المادة بطرقها التقليدية، فعندما كانت تصل الرسائل بوقتها كان هناك أزمة وسوق سوداء نتيجة عدم إشباع الطلب، فكيف هو الحال عندما أصبحت الرسالة لا تصل إلا بعد مرور أكثر من ضعف المدة، فذلك يعني مزيداً من ارتفاع الأسعار ومزيداً من أزمة النقل والإنتاج، فأصحاب المهن الصناعية والتجارية والمهنية الذين تتطلب طبيعة عملهم عدم التوقف، سيشترون المادة من السوق السوداء مهما كان سعرها لتعويض النقص، وسيعكسون تكاليفهم الإضافية على أسعار منتجاتهم وخدماتهم التي يقدمونها، وبالتالي سيكون الخاسر هو المواطن وخاصة من ذوي الدخل المحدود، إضافة إلى المنتج ومقدم الخدمة الذي سيضطر لرفع أسعاره وهذا يعني إحجام المواطن عن الشراء بسبب ضعف القدرة الشرائية ما سيؤدي إلى الكساد وعدم القدرة على تصريف الإنتاج، ولاسيما في ظل صعوبات التصدير.

ورأى حزوري أن قرار الحكومة برفع أسعار المشتقات النفطية المدعومة وغير المدعومة، كان مبرره بالنسبة للحكومة تأمين المادة وإنهاء الأزمة نسبياً، ولكن هذا القرار سيؤدي إلى موجة تضخم جديدة، فبناء على التجارب السابقة لم تستطع الحكومة الانتظام بتقديم المادة وفق وعودها، أي إن السوق السوداء ستبقى مستمرة ونشطة خاصة في ظل تعدد الأسعار، حيث إن أي مادة لها أكثر من سعر سيكون فيها فساد حتماً، ناهيك عن أن هذه القرار سيتبعه ارتفاع أسعار أكثر من ٦٠ مادة بالحد الأدنى، أولها ارتفاع أسعار ١٢٧٧ صنفاً دوائياً، بنسبة تتراوح بين ٢٠ بالمئة و٢٥ بالمئة وبالتأكيد سيتبعها قرارات جديدة لسلع أخرى.

وأكد حزوري أنه رغم الشفافية التي تحدث بها رئيس مجلس الوزراء في مؤتمره الأخير الأسبوع الفائت حول تكاليف المشتقات النفطية ونسبة الدعم المقدم وأن الدعم هو قرار سياسي لا تراجع عنه، إلا أن المشكلة تتمثل بعدم قدرة الحكومة على الالتزام بتعهداتها لفترة طويلة، وهذا يعني البقاء في حالة عدم الاستقرار.

كيف انعكس رفع أسعار المحروقات على الأسواق؟

عربش لـ«الوطن»: يدفع ثمنه المستهلك والحالة التغذوية للمواطن بأسوأ حالاتها

| نوار هيفا

في الوقت الذي تصر فيه الجهات المعنية بمراقبة الأسواق على أن رفع أسعار المحروقات لن يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع، شهدت الأسواق السورية ارتفاعات لمختلف أنواع السلع الغذائية وغيرها، ومبرر التجار والباعة هو ارتفاع أسعار المحروقات، وأضيف إلى ذلك منذ يومين رفع أجور المواصلات ٢٥ بالمئة للآليات العاملة على المازوت و١٠ بالمئة للعاملة على البنزين، لتزداد معاناة المواطن براتبه الذي لم تلحقه أي زيادة.

جولة لـ«الوطن» على الأسواق أظهرت ارتفاع أسعار أكثر من ١٥ مادة وعلى رأسها الألبان والأجبان، كذلك ارتفع سعر عدد غير قليل من أنواع المعلبات واللحوم وكل ما يحتاج إلى تبريد أو تخزين.

وقال صاحب محل أجبان وألبان لـ«الوطن»: على أي أساس يطالب المواطن والجهات الرقابية بإبقاء الأسعار على ما هي عليه؟ كيف سنحافظ على السعر والكهرباء النظامية تنقطع ٢٢ ساعة في اليوم وعلينا تبريد وتخزين كل شيء عبر المولدات؟

وأضاف بأنه يقبل بشراء ليتر المازوت من السوق السوداء بعشرة آلاف ليرة، لكن أرخص ليتر اليوم يباع – وخاصة لأصحاب المحال – تجاوز الـ١٧ ألف ليرة.

وعن مشكلة المواصلات، وقبل سؤال المواطنين، التقت «الوطن» عدداً من السائقين الذين يحملهم المواطنون قسماً كبيراً من المسؤولية، فقال عبد الرحمن أحمد (سائق سرفيس) إن حاله كحال باقي السائقين تختلف تسعيرات النقل لديهم باختلاف طريقة الحصول على المادة، فتكون ضمن التسعيرة النظامية في حال كانت تعبئته من المخصصات المدعومة، وتختلف كلياً وترتفع للضعف عندما يقوم بتعبئة الوقود الحر، وهو – برأيه – تصرف منطقي وحتى الراكب يراه كذلك لأنه حتى لو دفع ألف ليرة بدلاً من ٤٠٠ فإنه سيوفر الكثير لو قارنه بأسعار التكاسي.

ابتسام ديب موظفة، أوضحت أن رفع أسعار المحروقات وأجور المواصلات أمر حتمي في الظروف الراهنة والجميع يعرف ذلك، لكن من الممكن القبول به لو كان الراتب يزداد مع كل رفع لأي سلعة، أما أن يرتفع كل شيء ويبقى الراتب على ما هو عليه، فهذه كارثة.

وتساءلت ديب ألا يعلم الذين يصدرون قرار رفع الأسعار بأن راتب الموظف الحكومي لا يتجاوز ١٢٠ ألف ليرة وأنه ما عاد يكفي لأكثر من دفع أجور المواصلات وبالسرفيس حصراً؟ وأن هناك مواد مهما ارتفع ثمنها فإننا مجبورون على شرائها؟

من جهته الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور شفيق عربش، أوضح أن رفع الأسعار بالمحصلة سيدفع ثمنه المستهلك النهائي أي المواطن.

وقال عربش: لا يمكن تسمية ما يحدث قرارات حكومية، بل تخبط حكومي، وهذه القرارات انعكاساتها سلبية على كل شرائح المواطنين.

وفي ضوء ما قاله بعض المواطنين عن وجود سلع ضرورية لا بد من شرائها مهما ارتفع ثمنها، أوضح عربش أن هذا الكلام صحيح نظرياً لكنه غير مطبق على أرض الواقع، فحتى هذه السلع ما عاد بالإمكان اقتناؤها بضوء الرواتب المتدنية اليوم، وخصوصاً شريحة المواطنين التي تعمل بأجر يومي، ويأتي في مقدمتهم العاملون لدى القطاع العام.

واستبعد عربش وجود أي مبرر لرفع أسعار المشتقات النفطية اليوم، لأن أسعار النفط العالمية تراجعت ٢٠ بالمئة وهي ما زالت في حال تراجع، وهذا الارتفاع لا يمكن تسميته إلا رداء لتغطية فشل جميع السياسات الحكومية ولاسيما النقدية منها التي فشلت في تثبيت سعر الصرف محلياً، وارتفاع أسعاره في السوق السوداء التي يتم تسعير كل السلع وفقها وليس حسب تسعيرة المركزي.

وأكد عربش أن مستوى الحياة المعيشة في سورية تراجع وانحدر لأدنى المستويات، كما أن الحالة التغذوية في سورية بأسوء حالاتها وسيدفع ثمنها الجيل القادم.

.. والمواطن يطلب توافر المادة بعد رفع سعرها

عضو مجلس شعب لـ«الوطن»: رفع أسعار المحروقات سيؤدي حتماً لرفع أسعار السلع

| رامز محفوظ

بيّن عضو مجلس الشعب زهير تيناوي أنه لم يجر أي حديث أبداً في مجلس الشعب عن رفع أسعار المازوت والبنزين، والارتفاع في الأسعار لم يكن يتوقعه أحد والدليل على عدم معرفتنا وعلمنا بالموضوع هو تصريح وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عمرو سالم منذ أكثر من أسبوعين للإعلام بعدم وجود أي دراسة لتعديل أسعار المشتقات النفطية وبشكل خاص المازوت والبنزين ولا يوجد أي دراسة بهذا الخصوص على طاولة اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء.

و لـ«الوطن، قال تيناوي إن تصريح وزير التجارة الداخلية ونفيه لرفع الأسعار على عكس ما جرى وصدر يدل على أنه إما لم يكن يحضر جلسات اللجنة الاقتصادية أو أن قرار رفع الأسعار صدر أثناء غيابه عن اجتماعاتها، مضيفاً إن قرار رفع الأسعار وخصوصاً رفع سعر مادة المازوت المدعوم من ٥٠٠ إلى ٧٠٠ ليرة لليتر الواحد سينعكس على الكثير من المواد وبشكل خاص المواد الغذائية والمواد الأخرى التي يدخل في إنتاجها مادة المازوت ومن المؤكد أن تتعدل أسعار هذه المواد وترتفع بالنسبة نفسها التي ارتفعت بها أسعار المحروقات.

وتوقع تيناوي أن يكون هناك رفع لسعر مادة الخبز بعد رفع سعر المازوت المدعوم المخصص للمخابز لكن هذا الرفع سيكون بسيطاً وسيبقى سعر مبيعها للمواطن مقبولاً، مستبعداً رفع سعرها بشكل كبير باعتبارها مادة غذائية تحتاجها جميع شرائح المجتمع.

وكان قد نفى مدير الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك نضال مقصود لـ«الوطن» أي رفع على أسعار الخبز بسبب الرفع الأخير على أسعار المشتقات النفطية التي طالت مازوت المخابز العامة والخاصة، مؤكداً أن الموضوع ليس مطروحاً حتى للدراسة في الوقت الحالي ولا حتى في الأفق المنظور.

وعن احتمالات رفع الأجور بعد قرار رفع أسعار المحروقات تمنى تيناوي أن يكون تعديل أسعار المحروقات الذي حصل هو عبارة عن مقاربة جديدة لتعديل الرواتب والأجور للعاملين في الدولة من أجل تحسين الوضع المعيشي للمواطن الذي أصبح حالياً غير مقبول أبداً، أو أن يكون التعديل من أجل صرف منح للعاملين في الدولة، مبيناً أنه في حال تم إعطاء عدة منح على مدار العام فإن ذلك يعتبر أفضل من رفع الرواتب والأجور باعتبار أن المنح لا تخضع للضرائب والرسوم ولغيرها.

وبخصوص الفوضى في الأسعار التي تفاقمت مؤخراً مع الشح الحاصل بتوفر المحروقات أوضح تيناوي أن الفوضى في الأسعار موجودة قبل صدور قرار زيادة رفع أسعار المازوت والبنزين ومع صدور القرار ستزداد هذه الفوضى وسيصبح لدى التجار حجة واهية إضافية لزيادة الأسعار بذريعة ارتفاع أجور وسائل النقل بشكل خاص بعد صدور قرار رفع المحروقات، مبيناً أن الأسعار أصبحت لا تطاق.

وختم تيناوي بالقول إن ما يتمناه المواطن حالياً هو توفير المحروقات بعد قرار رفع أسعارها من أجل إيجاد حل لمشكلة النقل التي تفاقمت بشكل كبير مؤخراً وعودة دوران عجلة المصانع التي توقفت عن الإنتاج مؤخراً نتيجة عدم توافر مادتي البنزين والمازوت.